عمالة الأطفال في اليمن(حالة مدينة الحديدة)

د. محمد علي قحطان

أستاذ الاقتصاد المشارك

جامعة تعز-اليمن

١) المقدمة

انطلاقاً مما تعانيه الجمهورية اليمنية من أوضاع اقتصادية واجتماعية متدنية تراكمت عبر عشرات السنين بفعل الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد في فترة ما قبل الوحدة اليمنية وما بعدها، فإن دائرة الفقر قد اتسعت اتساعاً كبيراً، الأمر الذي انعكس على مجمل الأوضاع والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بمزيد من المعاناة على حياة السكان، وتأتي ظاهرة انتشار عمل الأطفال في مختلف الأنشطة الظاهرة والخفية احدى الظواهر السلبية، التي هي بحاجة لتضافر جهود الدولة والمجتمع بكل فئاته وتكويناته وأيضاً المنظمات الدولية ذات العلاقة لمواجهتها.

إلا ان ضعف أجهزة المعلومات اليمنية وعدم وجود القاعدة المعلوماتية الكافية حول هذه الظاهرة يحول دون توجيه خطط وبرامج واقعية لمكافحتها.

وبناء على ما تقدم تأتي أهمية هذه الدراسة.

وتحتوي الدراسة على ثلاثة أجزاء إلى جانب المقدمة.

يستعرض الجزء الأول تطور الاهتمام بظاهرة عمالة الأطفال دولياً وكذا ما يبذل من جهود دولية ومحلية لمواجهة هذه الظاهرة والتعريف بظاهرة عمالة الأطفال في اليمن وما آلت إليه في الآونة الأخيرة والأسباب الكامنة وراء انتشار وتوسع هذه الظاهرة.

وفي الجزء الثاني يتناول الباحث بالعرض والتحليل لمؤشرات النتائج النهائية لمسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩م من ناحية عمالة الأطفال وكيفية انتشار هذه الظاهرة على

مستوى الريف والحضر ومحافظات الجمهورية وكذا أسباب وعوامل تفاوت توزيع هذه العمالة.

كما يتناول الجزء الثالث ما توصل إليه الباحث من نتائج خاصة بالبحث الميداني لعمالة الأطفال في مدينة الحديدة.

ويختتم الباحث بحثه بخلاصة تبين أهم النتائج والتوصيات المستخلصة من هذه الدراسة.

٢) **مدخل نظري:**

اثر انتهاء الحرب العالمية الأولى، وضعت الهيئة البريطانية لإغاثة الأطفال ومؤسسة (رادابارنين) المقابلة لها في السويد إعلاناً لحقوق الطفل، اعتمدته عصبة الأمم بعد ذلك في عام ١٩٢٤م. ولقد سمي هذا الإعلان باسم (إعلان جنيف) وكان يكفل للأطفال رعاية خاصة وحماية، بصرف النظر عن اجناسهم أو جنسياتهم. وروجع هذا الإعلان بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي عام ١٩٥٩م اعتمدت الأمم المتحدة إعلان حقوق الطفل الذي وسع نطاق الإعلان السابق وتناول المسائل المتعلقة برفاهة الطفل وتعليمه وحقه في التنشئة بروح الأخوة العالمية (سندرا سنجر، ٢٠٠٢، ١٥)[١].

وجاءت دعوة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى الاجتماع في جنيف بتاريخ ٦/٦/ ١٩٧٣م حيث عقد دورته رقم (٥٨) وتمخض عن هذا الاجتماع اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام(الاتفاقية ١٣٨)والتي بدأ العمل بتنفيذها في١٩٧٦/٦/١٩ م.

ثم يأتي البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال منذ بداية عام ١٩٩٢م بهدف العمل على القضاء التدريجي على عمل الأطفال من خلال تعزيز القدرات الوطنية للتصدي للمشاكل المرتبطة بعمل الأطفال وتكوين حركة عالمية لمكافحته.

وتعزيزاً للجهود المبذولة من قبل منظمة العمل الدولية في مجال تحديث وتطوير آليات العمل الدولية الخاصة بمكافحة عمل الأطفال، فقد أتت دعوة مجلس إدارة مكتب العمل الدولي للانعقاد في جنيف لعقد دورته رقم (٨٧) بتاريخ ١٩٩٩/٦/١م. وتمخض عن هذا الاجتماع اتفاقية (حضر أسوا أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليه – الاتفاقية ١٨٢).

وفـــي ضـــوء ما تقدم يمكن القول: (ان عماله الأطفال ليست بالظاهرة الحديثة. فقد ارتبطـــت بالـــثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، بل وقد تكون قبل هذا التاريخ في صـــورة اســـتخدام الأطفـــال في الأعمال المنزلية وما حدث بعد الثورة الصناعية يمكن اعتباره تغيراً في نمط عمل الطفل، من حيث انتقاله إلى بيئه صناعية مغايرة لبيئة العمل المنزلي (عبدالعظيم محمد، ٢٠٠٢ م، ٦١)[٢].

والجديـــر بالذكـــر أنـــه بالرغم من كل ما أشير إليه من جهود دولية للحد من عمل الأطفـــال إلا ان عمـــل الأطفال في وقتنا الحالي ينتشر في أماكن عديدة من العالم. حيث تشـــير الـــتقديرات إلى ان حجم الأطفال العاملين أقل من ١٤ سنة قد وصل إلى حوالي ٢٥٠ مليون طفل عامل وقد يزيد على هذا (عبدالعظيم محمد، ٢٠٠٢ م، ٦٠)[٣].

وتعـــد مشكلة عمل الأطفال مشكلة أساسية في بلدان العالم الثالث، حيث ينتشر عمل الأطفـــال بشـــكل يجعلـــه مـــن أكثر الملامح المميزة لهذه الدول. حيث يتأثر بشكل كبير بـــالعوامل الاقتصادية السائدة فالمتغيرات الاقتصادية الخارجية تلقي بظلالها على الدول النامـــية، فتقيد حركتها وتجعلها تلجأ إلى خيارات لم تكن لتلجأ إليها في الظروف العادية مـــثل عمـــل الأبناء. ومن تلك المتغيرات نظام التجارة الممثل في اتفاقية الجات ومنظمة الـــتجارة العالمـــية وكذلك القيود التي يضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومن أجـــل المنافسة تحاول الدول تخفيض التكلفة باستخدام عمالة الأطفال (عبدالعظيم محمد، ٢٠٠٢ م، ٦١)[٤].

وإذا انتقلنا لليمن، سنجد أن (ظاهرة عمل الأطفال لا تختلف عما هي في بلدان العالم بوجـــه عـــام والبلدان النامية بوجه خاص. وهي ناجمة عما شهدته البلاد من اختلالات اقتصـــادية واجتماعـــية متراكمة وظروف التحول الاقتصادي وما نتج عنها من توسيع لمســـاحة الفقـــر)(الطيـــب محمد،٢٠٠١ م، ٢٠)[٥]. حيث تشير مؤشرات مظاهر الفقر البشـــري فـــي اليمن إلى مستوى متدني من التنمية البشرية. ولذلك فإن تقرير التنمية البشـــرية الدولـــي لعام ٢٠٠٢م يضع اليمن في المرتبة ١٤٤ من أصل ١٧٣ بلداً تم تصنيفها ضمن مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة.

كمـــا ان نتائج مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٨م، أظهرت ان نسبة ١٧,٦ % من ســـكان اليمـــن يعيشـــون تحـــت مستوى خط فقر الغذاء وترتفع نسبة السكان الذين لا

يتمكنون من الحصول على كامل احتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية والمتمثلة في المأكل والملبس والمأوى والصحة والتعليم والتنقل إلى ٤١,٨ % من إجمالي السكان[٦]. ولاشك بأن هذا الوضع قد ساعد على انتشار ظاهرة تشرد الأطفال وإجبار الكثير منهم على دخول سوق العمل في سن مبكر وحرمانهم من التمتع بحقوق الطفولة المتعارف عليها. حيث ان المؤشرات سالفة الذكر تعني ان هناك حوالي ٦,٩ مليون مواطن من إجمالي عدد سكان البلاد يعانون من الفقر وابعاده المختلفة. ناهيك عن وجود مجاميع كبيرة أخرى تعيش حول خط الفقر وتخشى من الإنزلاق إلى ما تحت هذا الخط.

والجدول رقم (١) يبين مجموعة من مؤشرات التنمية البشرية في اليمن.

جدول رقم (١)

يبين مجموعة من مؤشرات التنمية البشرية في اليمن

المؤشرات	ذكور	إناث	المجموع
توقع الحياة عند الميلاد.	٥٨,٩	٦٢,٩	٦١,١
وفيات الأطفال الرضع لكل ١٠٠٠	٨٥,٠	٥٦,٠	٦٧,٨
وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠	١١,٢	٩٧,٠	٦٦,١
وفيات الأمهات لكل ١٠٠,٠٠٠	–	٣٥١	٣٥١
الخصوبة	–	٥,٩	٥,٩
الأمية (١٥ سنة فأكثر) %	٣١,٢	٧٣,٥	٥٥,٧
الالتحاق بالتعليم الأساسي %	٧٧,٢	٤٣,٩	٦٢,٠
التغطية الصحية (% من السكان)	–	–	٥٠,٠
تغطية الكهرباء (% من السكان)	–	–	٣٠,٠
تغطية المياه النقية (% من السكان)	–	–	٤٠,٠

المصدر: وزارة التخطيط: استراتيجية التخفيف من الفقر، مايو ٢٠٠٢، صـ٥٣.

لقد أصبحت ظاهرة عمل الأطفال في اليمن مثيرة ومقلقة لأنها تتزايد بصورة مستمرة. حيث وصل عدد الأطفال العاملين في عام ١٩٩٩ م ٣٢٦,٦٠٨ من الذكور

والإنـــاث فـــي الفئة العمرية (٦ – ١٤ سنة). حسب ما هو مبين في نتائج مسح القوى العاملة، وسنبين نتائج هذا المسح في الجزء التالي.

وقد أدركت الدولة اليمنية ان لهذه الظاهرة انعكاسات ضارة على الأسرة والمجتمع، وبالتالي فقد برز نوع من الاهتمام تمثل بالعديد من الفعاليات والإجراءات نذكر أهمهما على النحو التالي:

الاعـــتراف الرسمي بوجود المشكلة والسعي لطلب المساعدات من المنظمات الدولية المختصـــة لمواجهـــة هـــذه المشكلة. وكان حصيلة ذلك عدد من الفعاليات والدراسات والمسوحات الميدانية توجت باعداد الاستراتيجية الوطنية للحد من ظاهرة عمل الأطفال الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٦٧) لعام ٢٠٠١ م بخصوص الموافقة على مشروع استراتيجية وخطة العمل الوطنية للحد من عمالة الأطفال.

٣) عمالة الأطفال في اليمن بحسب نتائج مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩ م.

أ- تبين النتائج النهائية لمسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩ م ما يلي:[٧]

- حجـــم عمالـــة الأطفـــال فـــي اليمـــن في الفئة العمرية (٦ – ١٤ سنة) بلغ ٣٢٦٦٠٨ طفـــل، تشكل نسبة الذكور ٤٨,٦ % والإناث ٥١,٤ %. وتشكل هـــذه الفئة حوالي نسبة ٨ % من إجمالي قوة العمل اليمنية، المقدرة بحسب نتائج مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩ م بحوالي ٤٠٩٠٦٨٠ فرداً تتوزع بين الحضر بنسبة ٢٣,١% والريف بنسبة ٧٤,٩% ويشكل الذكور نسبة ٧٦,٣ % والإناث نسبة ٢٣,٧%.
- ان ٩٤,٧% مـــن الأطفـــال العاملين هم من سكان الريف، يشكل الذكور منهم ٤٦,٩% والإناث ٥٣,١% بينما تبلغ نسبتهم في الحضر ٥,٣% من إجمالي الأطفـــال العامليـــن، يشـــكل الذكور ٧٩,٥ % والإناث ٢٠,٥% منهم. وذلك بحسب ماهو مبين في الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢) يبين إجمالي الأطفال العاملين في اليمن

وتوزيعهم النسبي بحسب الجنس في الحضر والريف

البيان	ذكـــــور	إنـــــاث	الإجمالـــــي
حضر	٨,٦	٢,١	٥,٣
ريف	٩١,٤	٩٧,٩	٩٤,٧
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	١٥٨,٨٣٤	١٦٧,٧٧٤	٣٢٦,٦٠٨

المصـــدر: الجهـــاز المركـــزي للإحصاء، التقرير النهائي لنتائج مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩م، صنعاء،نوفمبر ٢٠٠٠م،صـــ ٣٥.

- ان محافظـــة حجة تمثل المركز الأول في عمالة الأطفال. حيث تبلغ نسبة الأطفال العاملين في المحافظة من إجمالي الأطفال العاملين في الجمهورية حوالي ١٤ %. كما أن محافظة عدن تكاد تكون خالية من عمالة الأطفال حيث تبلغ نسبة تواجد هذه العمالة فقط ٠,٠٣ % من إجمالي عماله الأطفال في اليمن.

والجـــدول رقـــم (٣) يبيـــن عـــدد الأطفـــال العاملين بحسب الجنس في كل محافظة وتوزيعهم النسبي.

جدول رقم (٣)

يبين إجمالي عدد الأطفال العاملين (٦ – ١٤ سنة) بحسب الجنس

وتوزيعهم النسبي بحسب المحافظات

م	المحافظة	عدد الأطفال العاملين			التوزيع النسبي (%)
		ذكور	إناث	إجمالي	
١)	حجة	٢٥٢٤٤	٢٠١٥٠	٤٥٣٩٤	١٣,٩٠
٢)	اب	١٩٩٣٠	٢٤٧٥٤	٤٤٦٨٤	١٣,٦٨

٣)	صنعاء	١٦٠٦١	٢٠٥٣٨	٣٦٥٩٩	١١,١١
٤)	عمران	١٦٦٧٠	١٨٩٦١	٣٥٦٣١	١٠,٩١
٥)	ذمار	١٢١٧٧	١٩٦٤٠	٣١٨١٧	٩,٧٤
٦)	الحديدة	١٧٨٩٠	١٠٥١٥	٢٨٤٠٥	٨,٧٠
٧)	تعز	١٣٤١٩	١٢٣٢٣	٢٥٧٤٢	٧,٨٨
٨)	صعدة	٧٤٨٣	١٤٥٨٥	٢٢٠٦٨	٦,٧٦
٩)	المحويت	٤٣٤٤	٦٢٣٨	١٠٥٨٢	٣,٢٤
١٠)	الضالع	٤٦٢٩	٣٦٤٧	٨٢٧٦	٢,٥٣
١١)	الجوف	٣٠٩٢	٤٠١٠	٧١٠٢	٢,١٧
١٢)	البيضاء	٤٠٦٤	١٩٠٩	٥٩٧٣	١,٨٣
١٣)	أبين	٣٣٩٢	٢٥١٦	٥٩٠٨	١,٨١
١٤)	الأمانة	٤٤٩٥	١٩٠	٤٦٨٥	١,٤٣
١٥)	شبوه	٤٤٠	٢٥٨٩	٣٠٢٩	٠,٩٣
١٦)	لحج	١٦١٢	١٤١٦	٣٠٢٨	٠,٩٣
١٧)	مأرب	١٤٥٨	١٠٣٤	٢٤٩٢	٠,٧١
١٨)	المهرة	٢٥٤	٨٥	٣٣٩	٠,١٠
١٩)	عدن	٦٥	٤٧	١١٢	٠,٠٣
الإجمالي		**١٥٨٨٣٤**	**١٦٧٧٧٤**	**٣٢٦٦٠٨**	**١٠٠**

المصـــدر: الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير النهائي لنتائج مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩م،مصدر سابق،صـــ (١٥١ – ١٥٣)

ب- أسباب وعوامل تفاوت توزيع عمالة الأطفال:

لتفســـير أسباب التفاوت في توزيع عمالة الأطفال في محافظات الجمهورية، يستلزم الرجوع إلى ثلاثة عوامل أساسية هي:

الكثافة السكانية:

توضح نتائج التعداد السكاني لعام ١٩٩٤م أن سكان اليمن ينتشرون بنسب متفاوته بيـن محافظات الجمهورية حيث تحتل محافظة تعز أعلى نسبة من السكان تقدر بحوالي ١٤%، ومحافظـة المهـرة أدنـى نسبة تقدر بحوالي ٠,٧ % والجدول رقم (٤) يبين الوزن النسبي لطبيعة هذا الانتشار.

الجدول رقم (٤)

يبين التوزيع النسبي للسكان في اليمن بحسب المحافظات في عام ١٩٩٤م (النسبة من إجمالي السكان %)

المحافظة	أمانة العاصمة	صنعاء	عدن	تعز	الحديدة	لحج	أب	أبين	ذمار	شبوه
الوزن النسبي للسكان	٦,٢	١٢,٩	٣,٦	١٤,٠	١١,١	٤,٠	١٢,٤	٢,٦	٦,٧	٢,٤

المحافظة	حجة	البيضاء	حضرموت	صعدة	المحويت	المهرة	مأرب	الجوف	المجموع
الوزن النسبي للسكان	٨,٠	٣,٢	٥,٥	٣,١	٢,٥	٠,٧	١,٣	١,٠	١٠٠

المصـــدر: د. محمد علي قحطان، الفقر والبطالة وسبل المعالجة، ملتقى المرأة للدراسات والتدريب، تعز، ٢٠٠١م، صـــ١٦

مستوى الفقر:

بالـنظر إلى هذا العامل يكفي أن نشير إلى ان نتائج المسوحات السكانية التي يقوم بتنفـيذها الجهـاز المركزي للإحصاء تبين (ان هناك ما يزيد عن ٦٦٠ ألف أسرة في الجمهوريـة هـي غـير قادرة على تلبية متطلباتها للحد الأدنى من الغذاء ويوجد بهذه

الأسر ٥٢٥٨ ألف فرد. ان حوالي ١٠٤ ألف أسرة فقيرة بهذا المعيار تعيش في كل من محافظة تعز ومحافظة الحديدة وهي تمثل حوالي ١٦% من إجمالي الأسر الفقيرة لكلاً منها. كما يوجد حوالي ٧١ ألف في آب و ٧٠ ألف في حجة. ان هذه المحافظات الأربع لوحدها هي أكثر من نصف الاسر الفقيرة فقراً حاداً في الجمهورية. وفي المقابل فإن هناك أربع محافظات هي عدن والضالع ومأرب والمهره تشكل بمجموعها نسبة لا تصل إلى ٥ % من إجمالي الأسر الفقيرة في الجمهورية. ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة الفقر في هذه المحافظات مقارنة بالمحافظات الأخرى من جهة وإلى انخفاض حجم السكان فيها من جهة أخرى)[٨].

المستوى التعليمي والثقافي:

لا شك بان هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة على جوانب الحياة المختلفة للإنسان. ولذلك فإن تفاوت أعداد المتعلمين بين محافظات الجمهورية يترك أثار ملموسة على معدلات النمو السكاني وعلى نسب الفقر وبالتالي فإن حجم التفاوت في هذا المؤشر من الطبيعي ان يترك تأثيره على جانب عمالة الأطفال. ولهذا فقد أسلفنا القول بان عامل التعليم أحد العوامل الثلاثة (السكان، الفقر، التعليم) الأساسية التي تقف وراء انتشار عمالة الأطفال. حيث ان هناك أعداد كبيرة من الأميين في كل محافظة وتتفاوت هذه الأعداد بتفاوت حجم السكان وهناك تفاوت كبير أيضاً في عدد المتعلمين بين المحافظات الأمر الذي يبرر ما أشرنا إليه من تفاوت من توزيع عمالة الأطفال.

كما ان هناك جملة من الأسباب الأخرى التي تقف وراء انتشار ظاهرة عمالة الأطفال وتفسر عملية التفاوت في توزيع هذه العمالة بالنسب المبينة في الجدول رقم (٣) أهمهما:

- البطالة: تشير البيانات الإحصائية إلى ان نسبة البطالة عالية، فتصل إلى معدل ١١,٥% بحسب مصادر الجهاز المركزي للإحصاء ويقدرها كثير من الباحثين بأكثر من ٣٥% وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى عدم قدرة العائل بالوفاء بمتطلبات الأسرة بسبب ارتفاع عدد أفرادها. حيث يقدر متوسط عدد أفراد الأسرة بحوالي ٧,٤ فرد في ظل انعدام فرص العمل ومحدودية الدخل.

- تـردي أوضـاع المؤسسات التربوية والتعليمية وارتفاع كلفة التعليم وكذا بعد هذه المؤسسات عن مقر السكن وعدم كفايتها نظراً للانتشار الواسع للمساكن والسكان.

وبالنسـبة لحالـة الالـتحاق بالتعلـيم للأطفال العاملين، أظهرت نتائج المسح ثلاثة مؤشرات رئيسية هي:

- ان عدد الأطفال العاملين الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالمدارس بلغ١٦١٨٠٦ أطفال ويشـكلون نسـبة ٤٩,٥% من إجمالي الأطفال العاملين – نسبة الذكور ٢٢,٩% والإناث ٧٧,١%.
- ان عـدد الأطفـال العامليـن الذين سبق لهم الالتحاق بالمدارس بلغ ٣٥٧٨٨ طفلاً ويشـكلون نسبة ١١,٠ % من إجمالي الأطفال العاملين – نسبة الذكور ٦٦,٣ % والإناث ٣٣,٧ %.
- ان عـدد الأطفـال العاملين وبنفس الوقت ملتحقين بالمدارس بلغ ١٢٩٠١٤ طفلاً ويشكلون نسبة ٣٩,٥% من إجمالي الأطفال العاملين – نسبة الذكور ٧٦% والإناث ٢٤ %.

وبالنسبة لتوزيع الأطفال العاملين بحسب النشاط الاقتصادي، تشير نتائج المسح بان عـدد ٣٠٣٧٣٩ طفـلاً يعملـون فـي النشاط الزراعي بمجالاته المختلفة وتبلغ نسبة العامليـن في هذا النشاط ٩٣ % من إجمالي الأطفال العاملين – نسبة الذكور ٤٥,٦ % والإنـاث ٥٤,٤ %. كمـا تشـير النـتائج بأن أقل الأنشطة الاقتصادية التي يعمل فيها الأطفال هو العمل في المطاعم والفنادق حيث تقدر نسبتهم بحوالي ٠,٠٨% من إجمالي الأطفال العاملين.

مـن ناحـية عمـل الأطفال بحسب قطاعات الملكية فقد وجد ان القطاع الخاص هو الوحـيد الـذي يعمـل فـيه الأطفال. ولا توجد أية عمالة للأطفال في قطاعات الملكية الأخرى.

وبالنسـبة لساعات العمل: فإن ساعات العمل اليومية للاطفال تتراوح ما بين (٢ -٥) ساعات عمل يومية تقريباً.

أمـا حالة الاجر فقد أظهرت النتائج أن حوالي ٢٩٨٤٢٥ طفلاً يعملون لدى الأسرة بـدون أجر. أي ما نسبتة ٩١,٤ % من إجمالي الأطفال العاملين – نسبة الذكور ٤٦%

والإنـــاث ٥٤% كمـــا يشـــكل الأطفال العاملين لدى الغير بدون أجر نسبة ٠,٣ % من إجمالـــي الأطفـــال العامليـــن. بمـــا يعني أن نسبة ٨,٣% من إجمالي الأطفال العاملين يحصـــلون علـــى أجـــر نظير عملهم والباقون يستغلون في العمل من قبل الأسر ونسبة بسيطة من قبل الأقارب أو غيرهم.

٤) عمالة الأطفال في مدينة الحديدة بحسب الدراسة الميدانية:

أ- منهجية الدراسة:

هذه الدراسة تنطلق من هدف أساسي متمثل في تقييم عمالة الأطفال لمدينة الحديدة لاعتـــبارها أحد مراكز النشاط التجاري والصناعي في اليمن علاوة على أهميتها كميناء وموقـــع رئيسي لاستخراج الثروة السمكية. ولذلك فإن هذه المدينة تعد أحد مراكز جذب العمالـــة بما في ذلك عمالة الأطفال. حيث ان هذه العمالة تأتي من قرى محافظة الحديدة ومن قرى المحافظات اليمنية الأخرى، كما تأتي أحياناً من بعض المدن اليمنية وبخاصة المـــدن التابعة لمحافظة الحديدة وهناك تقديرات تقول ان حجم عمالة الأطفال الذين تقع أعمـــارهم بين (٦ – ١٤) سنة بمحافظة الحديدة يبلغ ٣٤٦٠٠ طفل وطفله وان نصيب مدينة الحديدة من هذا العدد يصل إلى حوالي ٦٦٠٠ طفل وطفلة.

وقد تمت عملية التقييم باستخدام اسلوبين:

- أســـلوب التقييم السريع، بهدف الحصول على معلومات ذات طابع كيفي وكان ذلك مـــن خلال تشكيل مجموعات من الأطفال يعملون في خمس مجالات عمل هي (البيع بالشـــوارع، العمـــل بـــالورش، العمل في مجال الصيد وأسواق الأسماك، العمل في المطاعم، الخدمة في المنازل).
- التقييم من خلال جمع بيانات ذات طابع كمي عن طريق تعبئة صحيفة استبيان عبر مقـــابلات فـــردية مـــع أطفال يعملون في نفس المجالات الخمسة المذكورة. وينبغي التنويه إلى ان هذه المقابلات شملت أيضاً أطفال يعملون في لوكندات ومقاهي.
- وقـــد تـــم إجـــراء المقابلات مع المجموعات وكذا تعبئة صحيفة الاستبيان في وقت واحد. ونفذ ذلك خلال الفترة (٢٣ – ٣١) أكتوبر ٢٠٠٢ م. وشارك في هذه العملية عشـــرة باحثيـــن ميدانيين وبلغ عدد المجموعات التي تم مقابلتها ٥٤ مجموعة من الذكـــور والإنـــاث. وفـــيما يتعلق بصحيفة الاستبيان تم اختيار عينة عشوائية من

الأطفال العاملين وتعبئة ٥٠٠ صحيفة استبيان. ويتوزع هذا العدد بين ٤٣٠ طفل و ٧٠ طفله. كما ينبغي التنويه إلى ان هؤلاء الأطفال ينقسمون إلى فئتين من الناحية العمرية ويبلغ عدد الأولى ٤١٣ طفل وطفله وممن تقع أعمارهم بين (٦ – ١٤) سنة. وعدد الثانية ٨٧ طفل وطفله تبلغ أعمارهم ١٥ سنة .

وفي هذا الجزء سوف نستعرض ما تم التوصل إليه من نتائج المقابلات مع المجموعات وتحليل بيانات الاستبيان وذلك بعد استعراض بعض ظواهر الوضع الاجتماعي والصحي والتعليمي المعاش في مدينة الحديدة وذات العلاقة بحياة الأطفال.

ب- الأوضاع الاجتماعية والصحية والتعليمية السائدة في المدينة:

هناك جملة من الظواهر في المجال الاجتماعي والصحي والتعليمي يعيشها سكان المدينة وتشكل محاور لمعاناة الأطفال، وبنفس الوقت تدفع بأعداد كبيرة من الأطفال دخول سوق العمل في سن مبكر، ويمكن عرض هذه الظواهر على النحو التالي:

* **ظاهرة التشرد**:

لا تخلو مدينة من مدن اليمن من فئات الأطفال المتشردين وجميعهم يعملون بغسل السيارات والتسول وبيع الماء والمناديل على الجولات وأبواب المطاعم وبجانب دور السينما.

وفي ضوء المعلومات التي تم جمعها من العاملين في المكاتب والمؤسسات ذات العلاقة برعاية الأطفال في الحديدة ومن الملاحظة الميدانية خلال فترة النزول الميداني لمدينة الحديدة نستطيع القول ان هناك أماكن محدده يتم تجمع الأطفال المتشردين ذكوراً وإناثاً فيها. وتعتبر هذه الأماكن مصادر اصطياد الأطفال المتشردين من قبل المجرمين واللصوص والمنحرفين وتوظيفهم في الأعمال التالية:

- التوظيف في بعض الوظائف غير المشروعة، كبيع المشروبات المسكرة وبالتالي إصابة الطفل بالإدمان على تناول الخمور والمسكرات وتعرضه لمخاطر صحية وأمنية وتحرشات جنسية... الخ.
- التوظيف في سرقة السيارات. حيث يدرب الطفل على فتح أبواب السيارات بمفاتيح خاصة ثم يؤخذ إلى الشوارع والأسواق مع اللصوص المتخصصين بسرقة النقود من داخل السيارات وأية مقتنيات توجد بداخل السيارات المراد سرقتها. ويتم ذلك

مـــن خلال أن يقوم الطفل بالتنويه بأنه ينظف السيارة وبنفس الوقت يفتح أي باب من أبواب السيارة، حتى يطمئن اللصوص من عدم وجود أحد فيثب أحدهم لداخل السيارة ويأخذ ما بداخلها ويفر.

- الاغتصاب: ويتم ذلك على النحو التالي:

يقـــوم المنحرف بالتعرف على الطفل المتشرد، تحت مبرر حاجته لتشغيل الطفل في وظيفة ما. وعندما يطمئن الطفل لهذا المنحرف ويتجاوب معه، يقاد الطفل لمكان ما وتتم عملية اغتصابه.

كمـــا تســـتخدم أساليب أخرى منها قيام المنحرف بتمثيل أنه ضابط شرطة أو ضابط أمن ويقتاد الطفل لمكان تنفيذ جريمة الاغتصاب.

- ســـرقة المتســـوقين فـــي الأســـواق وبالذات أسواق القات. وفي هذا النوع من التوظـــيف يقوم المجرمين بتدريب الأطفال على نشل النقود من الجيوب ونشرهم في الأسواق.

والجديـــر بالذكـــر ان مديـــنة الحديـــدة تتميز بوجود أماكن كثيرة لتجمعات الأطفال المتشردين نذكرها على النحو التالي:

*** الأماكن التي يتجمع الأطفال فيها في النهار:**

- ســـوق الخضرة، المسمى (الحلقة): يلاحظ الأطفال وهم يقدمون خدمات المساعدة للمشترين في حمولة المشتريات.
- جولـــة تقـــاطع شارع صنعاء مع شارع جمال: يلاحظ الأطفال وهم يقومون ببيع الماء والمناديل.
- أسواق القات: يلاحظ الأطفال وهم يعملون بتجميع أوراق القات وبيعه أو تناوله.
- على شاطئ البحر وهم يلهون ويسبحون.
- فرزة راجح وهم يبيعون سلع للمسافرين ويتسولون.
- بالقـــرب مـــن المطـــاعم السياحية ومواقف باصات السياح وهم يتسولون سمن السياح.

الأماكن التي يتجمع فيها الأطفال ليلاً:

- جوار حديقة المحافظة.

- جوار مدرسة الثورة الثانوية.
- جوار سينما الشعب وسينما الشرق.
- جوار ملعب العلفي.
- جوار البنك المركزي اليمني.
- أمام شركة القطن.
- بجوار مطعم ليالي العرب ومطعم ليالي الخليج، ومطعم الهلال ومطعم ديلوكس.
- بجوار معرض قطحان ناجي، بشارع صنعاء.
- في شارع أروى.
- في باب مشرف بجوار المحلات التجارية (محلات البيع بالجملة).

وفـــي ضوء المعلومات المتحصل عليها من الأطفال المتشردين ومن بعض العاملين فـــي دار التوجـــيه الاجتماعي والبحث الاجتماعي، نستطيع إيجاز أسباب انتشار ظاهرة التشرد في مدينة الحديدة على النحو سالف الذكر بما يلي:

- وفاة الوالدين.
- تعطل الأب عن العمل أو مرضه أو إعاقته.
- معاملة الوالدين للأطفال بقسوة.
- الطلاق.
- زواج الأب من امرأة أخرى أو زواج الأم من رجل آخر.
- اضطراب العلاقة الأسرية بين الوالدين.
- البيـــئة الاجتماعية المحيطة بالطفل: فالبعض من الأطفال يقع في وسط اجتماعي يمجد الانحراف والجريمة وبالتالي تعلم مسالك انحرافية تدفعه للتشرد.
- الهـــروب من المدرسة لأسباب كثيرة متعلقة بوضع المدارس والأساليب التربوية المتبعة.
- والجديـــر بالذكـــر ان الأطفال الأناث المتشردات يكثر تواجدهن في أسواق القات وأمـــام الـــورش ومكتـــب النقل والجولات والمحلات التجارية ويتعرضن للتحرش الجنسي والاغتصاب. وبعضهن قد أمتهن عملية ممارسة الجنس مع بائعي القات والصعاليك واللصوص والمتشردين.

ونظـــراً لتنامي هذه الظاهرة فقد بدأ الاهتمام يتنامى منذ بداية التسعينات من القرن الماضـــي لمواجهتها واتجهت الجهات المختصة في الدولة وبعض من منظمات المجتمع المدنـــي والمـــنظمات الدولـــية العالمية العاملة في مجال قضايا الأطفال وبالذات منظمة اليونيســـيف نحـــو هـــذه الظاهرة، إلا ان جملة الوسائل والأدوات التي تحققت كإنشاء صـــندوق الرعاية الاجتماعية ودار التوجيه الاجتماعي، لا يمكن بوضعها الحالي معالجة التشرد والأسباب الدافعة لعمل الأطفال وسيتضح ذلك لاحقاً.

*** واقع الرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم:**

نظـــراً لضـــعف أجهزة المعلومات وغياب الاهتمام بالبيانات والمعلومات في مختلف الأجهزة والمؤسسات والمكاتب الحكومية لم نستطع تجميع ما نحتاج إليه من المعلومات والبـــيانات لإعطـــاء صـــورة كاملـــة حول مخصصات الإنفاق على الرعاية الاجتماعية والصـــحية والتعليمـــية وكـــذا التوضـــيح الكمـــي لصور هذا الواقع. إلا ان أهمية هذا الموضـــوع وقـــوة علاقـــته بموضـــوع البحث، قد دفعت الباحث للقيام بزيارات ميدانية للعامليـــن فـــي مؤسسات الرعاية الاجتماعية وبعض المدارس والمستشفيات في مدينة الحديدة وتجميع ما أمكن من المعلومات في الحقول المشار إليها وبالتالي يمكننا إعطاء بعض الملامح والمؤشرات الدالة على مدى تواضع وبساطه ما يقدم للرعاية الاجتماعية ومدى التدهور الذي يعانيه الوضع الصحي والتعليمي. وذلك على النحو التالي:

* في مجال الرعاية الاجتماعية:

توجد مؤسستان هما:

- دار التوجيه الاجتماعي.
- صندوق الرعاية الاجتماعية.

وبهذا الخصوص نورد مايلي:

دار التوجيه الاجتماعي:

من الناحية الإدارية والتنظيمية، يتبع الدار مكتب الشئون الاجتماعية بالحديدة. حيث تتولى وزارة الشئون الاجتماعية تأمين الميزانية التشغيلية للدار.

حالـــياً يرعى الدار عدد ١٣٠ طفلاً وجميعهم ذكور. حيث ان الدار لا يستقبل الإناث، تحـــت مبرر عزوف المجتمع عن إدخال الإناث للدار لما يسببه مثل هذا العمل من حرج اجتماعـــي لمـــن لهـــم صلة قرابة بالطفلة المحتاجة للرعاية الاجتماعية. وبالتالي فإن الأطفـــال الإنـــاث لا يجـــدن مثل هذه الفرصة المتاحة لقرنائهن من الذكور كما ان الدار مخصـــص لاســـتقبال الأطفال الذكور من الفئة العمريه (٥ – ١٥ سنة). ومن مصادر ثلاثة هي:

- مكتب الشئون الاجتماعية: يرسل للدار الأطفال اليتامى.
- البحث الجنائي: يرسل للدار الأطفال المتشردين.
- النيابة ومحكمة الأحداث: ترسل للدار الأطفال أصحاب القضايا.

ويعتبر الدار مسئولاً عن توفير الرعاية الكاملة للنزلاء والمتمثلة في:

- الغذاء والملبس والمسكن.
- الرعاية الصحية والاجتماعية.
- التعلـــيم والتدريـــب المهنـــي، حيث يتوفر في الدار ورش تدريب في المجالات التالية:
  - اللحام.
  - النجارة.
  - التكييف والتبريد.
  - الكهرباء.
  - لف المحركات.
  - الهندسة الالكترونية.

مع العلم ان هذه التجهيزات قدمت للدارمن منظمة اليونيسيف والسفارة اليابانية.

والجدير بالذكر ان الدار يتلقى مساعدات من الصندوق الاجتماعي للتنمية. حيث قام الصندوق بترميم الدار وتوفير ما هو موجود من الأثاث. كما ان بعض من رجال الأعمال يقدمون هدايا ومساعدات غير منتظمة في المناسبات والأعياد الدينية.

ونظـــراً للأخطـــار التي تهدد الأطفال من غير أصحاب القضايا، نظراً لاختلاطهم مع أصـــحاب القضـــايا، فقـــد تلقى الدار وعد من منظمة اليونيسيف باستحداث مبنى خاص للأحداث الجانحين.

ومـــع ذلـــك يلاحظ أن الوضع الداخلي للدار ومظهر الأطفال لايسر الناظرين، كما ان عدم كفاية الكادر المسئول على الدار ورعاية الأطفال فيه، إلى جانب عدم التفرغ الكامل لهؤلاء العاملين بسبب ضعف رواتبهم وتدني مستوى معيشتهم يدفعهم للبحث عن فرص إضـــافية لتحســـين معيشـــتهم وذلك على حساب عملهم في الدار. كما ان ضعف الخبرة وانعـــدام الـــرقابة علـــى الـــدار تساهم أيضاً في تردي أوضاع الدار. وبالتالي فإن تلك الأوضـــاع الممكن وصفها على أقل تقدير بأنها أوضاع غير مريحه للأطفال ولا مشجعة لبقائهم تشكل بيئة طاردة للأطفال الأمر الذي يؤدي إلى هروبهم من الدار.

صندوق الرعاية الاجتماعية:

يقدم الصندوق مساعدات نقدية للأسر التي فقدت عائلها، بما في ذلك الأطفال. إلا ان هـــذه المساعدات ضئيلة جداً ولا تشكل حلاً مثالياً يمكن اعتباره أسهاماً فاعلاً في وقاية أطفـــال الأسر التي تفقد عائلها، فتترك أبنائهم عرضه للتشرد أو العمل حيث ان ما يقدم لهـــذه الأسر شهرياً مبالغ ضئيلة جداً لا تفي بسد احتياجات يوم واحد لأسرة مكونة من ستة أفراد.

وبالتالـــي فـــإن خطر تعرض أطفال هذه الأسر للتشرد وقبول العمل بأي شيء يؤمن تلبية الاحتياجات أمر وارد.

والجدول رقم (٤) يبين عدد الأسر وعدد الأفراد المكونة لهذه الأسر، المستفيدة من مساعدات الصندوق.

جدول رقم (٤)

يبين عدد الأسر المستفيدة من مساعدات صندوق الرعاية الاجتماعية في مدينة الحديدة

مديريات مدينة الحديدة	عدد الأسر	عدد الأفراد
الحوك	١٠٥	٤٢٥
الحالي	٨٢	٣٣٢
الميناء	٦٢	٦٢٣
المجموع	٢٤٩	١٣٨٠

المصدر: صندوق الرعاية الاجتماعية بالحديدة

مع العلم ان نظام الحاية المبين في الجدول يتمثل في صرف مساعدة نقدية شهرية تتراوح بين (١٠٠٠- ٢٠٠٠) ريال للأسرة الواحدة. وذلك بحسب عدد أفراد الأسرة وعلى النحو المبين في الجدول رقم (٥):

جدول رقم (٥)

يبين نظام صرف المساعدات

التي يقدمها صندوق الرعاية الاجتماعية للأسر التي تفقد عائلها

عدد أفراد الأسرة	المبلغ المستحق (ريال)
فرد	١٠٠٠
فردان	١٢٠٠
ثلاثة أفراد	١٤٠٠
أربعة أفراد	١٦٠٠
خمسة أفراد	١٨٠٠
ستة أفراد فأكثر	٢٠٠٠

المصدر: صندوق الرعاية الاجتماعية بالحديدة

مع العلم ان صرف المساعدات للمستحقين المسجلين في كشوفات الصندوق تدفع كل ثلاثة أشهر.

في مجال الصحة العامة:

المستشفيات والوحدات الصحية في المدينة تعاني من الإهمال وشحة الامكانيات، والمعدات الصحية والكادر والأدوية ولا تستطيع بوضعها الحالي تقديم الحد الأدنى للرعاية الصحية للسكان ومنهم الأطفال. ولذلك فإن الوضع الصحي للأطفال المستهدفين بهذا البحث سيئ للغاية وتفتك بهم العديد من الأمراض المنتشرة (كالتهابات الجهاز التنفسي والملاريا والإسهالات وفقر الدم وسوء التغذية والجهاز البولي والطفيليات المعوية وغيرها من الأمراض).

والجدول رقم (٦) يبين بعض الحالات التي سجلت للأطفال في الفئة العمرية (٥-١٤ سنة) خلال عام ١٩٩٩م في مدينة الحديدة فقط.

الجدول رقم (٦)

- يبين الأمراض المصاب بها الأطفال في الفئة العمريه (٥ – ١٤ سنة) في مدينة الحديدة خلا ل عام ١٩٩٩م

اســـــــم المرض	عدد المصابين بالمرض		
	ذكور	إناث	إجمالي
– التهاب الجهاز التنفسي	١١٧٦	١٢٨٢	٢٤٥٨
– الاسهالات	٢١٦	٢٠٠	٤١٦
– فقر الدم	١٣٤	٢٥٩	٣٩٣
– سوء التغذية	٦٤	٥٢	١١٦
– الجهاز البولي	١٠٠	١٣١	٢٣١
– طفيليات معوية	٥٢٩	٥٥١	١٠٨٠
– حالات جراحية	٧١٨	٣٧٩	١٠٩٧
– أمراض أخرى	١١٠٨	٩٥٢	٢٠٦٠
الإجمالي	٤٠٤٥	٣٨٠٦	٧٨٥١

المصدر: مكتب وزارة الصحة بالحديدة

ومـــن بـــيانات الجدول يمكن ترتيب نوعية الأمراض التي تصيب الأطفال من ناحية مستوى الانتشار على النحو التالي:

- الـــتهابات الجهـــاز التنفســـي: وتشـــكل الإصابات من الإناث نسبة أعلى من نسبة المصابين من الذكور.
- الحالات الجراحية: وتشكل إصابات الذكور نسبة أعلى من إصابات الإناث.
- الطفيليات المعوية: وتشكل الإناث نسبة أعلى من إصابات الذكور.
- الاسهالات: وتشكل إصابات الذكور نسبة أعلى من إصابات الإناث.
- فقر الدم: وتشكل إصابات الإناث نسبة أعلى من إصابات الذكور.

- الجهاز البولي: وتشكل إصابات الإناث نسبة أعلى من إصابات الذكور.
- **سوء التغذية**: وتشكل إصابات الذكور نسبة أعلى من إصابات الإناث.

مع العلم ان مرض الملاريا منتشر بصورة واسعة بين السكان ولم نتمكن من الحصول على بيانات رقمية للإصابات بهذا المرض عند الأطفال المستهدفين بهذا البحث.

في مجال التعليم:

المؤشرات الكمية التي حصل عليها الباحث من إدارة التوجيه التابعة لمكتب التربية بالحديدة تعطي صورة واضحة حول مستوى التدهور الذي يعانيه الوضع التعليمي للأطفال، الأمر الذي يشكل بيئة طارده للأطفال.

وفيما يلي نعرض جملة من هذه المؤشرات:

- ان هناك ٧٧٣ مبناً مدرسياً تنتشر في عموم مديريات المحافظة، إلا أنها لا تغطي حاجة جميع التجمعات السكانية ولا تتوفر فيها الوسائل التعليمية اللازمة وليس هناك كفاية من الكادر التدريسي المؤهل ولا الكتاب المدرسي ولا متطلبات العملية التعليمية وتعاني من سوء الإدارة وتدني مستوى الأداء. ومنها عدد ٣٣٨ مدرسة بحاجة إلى ترميم و ٣٠٩ مدرسة غير صالحة.
- وهناك ٢٦٥ مدرسة عبارة عن مبان سكنية وصندقات وخيم وعشش ومساجد ومواقع تحت الأشجار ومواقع تحت جسور الطرقات.

ولنا أن نتصور أية بيئة تعليمية يعيشها أطفال المحافظة وبالتالي فلا غرابة أن يلاحظ العزوف من الالتحاق بالتعليم والهروب من المدارس والتشرد، والبحث عن العمل، بدلاً من مواصلة التعليم.

وبحسب المعلومات المتحصل عليها من مكتب إدارة التوجيه بالحديدة يقدر نسبة التسرب خلال العامين الدراسيين الماضيين (٢٠٠٠ / ٢٠٠١م، ٢٠٠١/٢٠٠٢) بحوالي ١٦% في مدارس التعليم الأساسي بمدينة الحديدة.

كما ان هناك نسبة عالية جداً من الأطفال في سن التعليم الأساسي (٦-١٤ سنة) غير ملتحقين بالمدارس والجدول رقم (٧) يبين نسبة الملتحقين بالمدارس من إجمالي الأطفال في سن التعليم الأساسي في مدينة الحديدة.

جدول رقم (٧)

يبين عدد أطفال الفئة العمرية (٦- ١٤ سنة) الملتحقين وغير الملتحقين بالمدارس في مدينة الحديدة عام ٢٠٠٢م .

البيان	ذكور		إناث		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الملتحقون	١٧٢٢٤٤	٥٩,٤	١٠٨٧٠٦	٣٩,٠	٢٨٠٩٥٠	٤٩,٤
غير الملتحقين	١١٧٦٦٢	٤٠,٦	١٦٩٧٨٢	٦١,٠	٢٨٧٤٤٤	٥٠,٦
الإجمالي	٢٨٩٩٠٦	١٠٠,٠	٢٧٨٤٨٨	١٠٠,٠	٥٦٨٣٩٤	١٠٠,٠

المصدر: إدارة التوجيه التابعة لمكتب التربية بمدينة الحديدة.

ومن بيانات الجدول يتبين ما يلي:

- ان نسبة الأطفال في سن التعليم الأساسي المحرومين من الالتحاق بالمدارس يقدر بحوالي ٥٠,٦% من إجمالي الأطفال في الفئة العمرية (٦- ١٤سنة)، الأمر الذي يعرض هذه النسبة من الأطفال للتشرد والحرمان والاستغلال من قبل المجرمين والمنحرفين وكذلك قبول العمل بأي أعمال تؤمن لهم العيش والبقاء.
- ارتفاع نسبة الإناث غير الملتحقات بالمدارس. حيث تقدر هذه النسبة بحوالي ٦١ % من إجمالي عدد الإناث في الفئة العمرية (٦ -١٤ سنة).

وهذا يعني ان درجة معاناة الأطفال من الإناث تفوق درجة معاناة قرنائهن من الذكور.

ويعود السبب في ذلك إلى سيادة العادات والتقاليد الموجهه ضد الأنثى. حيث نجد ان الآباء يفضلون تعليم الولد عند الوقوع في مستوى المفاضلة بين تعليم الذكر أم الأنثى.

الأمر الذي يحتم إعطاء جنس الإناث عناية أكبر في البرامج التنموية القادمة.

ج- نتائج الدراسة الميدانية:

في البداية ينبغي الإشارة إلى ان النتائج المتوصل إليها من دراسة الأوضاع الاجتماعية والصحية والتعليمية بواسطة النزول الميداني للمكاتب والمؤسسات

الإحصائية والاجتماعية والصحية والتعليمية وكذا المتوصل إليها من مقابلات المجموعات وأيضاً المتوصل إليها من تحليل بيانات الاستبيان كلها متقاربة وتصب في اتجاه واحد، الأمر الذي دفع الباحث لدراسة مجمل النتائج الميدانية المستخلصة من الدراسة وعرضها إجمالاً على النحو التالي:

- **أعمار الأطفال موضع الدراسة:**

أتضح ان الأطفال يعملون في عمر مبكر وفي مهن تؤثر على نموهم البدني والصحي والذهني. فإن أعمار البائعات في الشوارع تتراوح بين (٦ – ١٤ سنة) ولاجدال في ان عمل الأطفال في مثل تلك الأعمار يؤثر على مستوى تحصيلهم الدراسي. وقد رأينا ان معظم البائعات في الشوارع ملتحقات بالمدارس. وتتراوح أعمار العاملات بالخدمة بالمنازل ما بين (١١ – ١٤ سنة).

وفي هذه الأعمار تكون الطفلة عرضة للإيذاء والاستغلال. وتتراوح أعمار العاملين بالصيد وفي أسواق الأسماك واللحوم والخضروات وبالورش ما بين (١٠ – ١٤ سنة) غير ان الحد الأدنى لأعمار العاملين بورش النسيج على وجه التحديد يبلغ ١٢ سنة.

مع العلم ان العمل في تلك الورش أقل خطراً من الورش الأخرى ويعتبر ذلك الوضع أفضل نسبياً مقارنة بالأوضاع في المهن الأخرى.

أعمار الأطفال العاملين في المطاعم أو باعة متجولين ما بين (١١-١٤ سنة).

والجدير بالذكر ان هذه الأعمار تتناقض مع الاتفاقية الدولية الخاصة بالحد الأدنى لسن الاستخدام والمعروفة باتفاقية ١٣٨ التي صادقت عليها اليمن بالقانون رقم ٧ لعام ٢٠٠١ م.

وينبغي التنوية بأن أصحاب الأعمال يرون ان من الخطر تشغيل الأطفال في سن العاشرة فأقل. فعلى سبيل المثال أوضحت المقابلات مع بحارة يمتلكون مراكب صيد ويشغلون لديهم أطفال: ان العمر المناسب لعمل الأطفال بالصيد يجب ألا يقل عن ١٢ سنة وأوضح البعض الأخر أنه من غير المناسب تشغيل أطفال في البحر تقل أعمارهم عن ١٥ سنة.

ومع ذلك فهم يقبلون تشغيل الأطفال في عمر العاشرة تعاطفاً مع الأطفال بسبب أوضاع أسرهم المعيشية أو إنعدام العائل. وأوضح أصحاب الورش عن رأي مماثل.

- المحافظات والمناطق التي تفد منها عمالة الأطفال:

أوضحت المعطيات المستمدة من المقابلات مع الأطفال ان مصادر عمالة الأطفال الذين يعملون في مدينة الحديدة على النحو التالي:

- ٤٣,١ % من مدينة الحديدة.
- ٢٢,٠ % من قرى محافظة الحديدة.
- ١٤,٤ % من قرى ومدن محافظة تعز.
- ٧,٢ % من مديرية أوصاب بمحافظة ذمار.
- ٣,٣ % من قرى محافظة لحج.
- ١٠,٠ % من أطفال المغتربين الذين عادوا من السعودية بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩٠ م.

- الوضع السكني والصحي والتعليمي للأطفال العاملين:

- **في جانب السكن**:

يمكن القول ان جميع الأطفال يعيشون في أماكن غير مناسبة للسكن وغير مريحة. وتتمثل بما يلي:

- البعد عن الأسرة.
- النوم في قوارب الصيد.
- النوم في أماكن العمل أو سطوح المباني وتفتك بهم البعوض والفئران والأوساخ والزيوت.
- النوم على الأرض مباشرة أو فوق كراتين.
- السكن في عشش أو غرف مهدمة.

- **في الجانب الصحي**:

يمكن القول ان العاملين في جميع المهن يتعرضون لأمراض السعال والزكام والإصابات بالملاريا كما ان البائعات في الشوارع يعانين من ضيق التنفس بسبب تعرضهن للأتربة.

أما الإصابات في العمل فيمكن القول ان الأطفال الذين يتعرضون للإصابة في العمل أكثر من غيرهم في المهن الأخرى هم الأطفال العاملين في الورش وصيد الأسماك. فعلى

سبيل المثال: يتعرض العاملين في الورش باستثناء ورش النسيج والتنجيد للإصابة بالجروح نتيجة لوجود آلات وأدوات حادة وسقوط القطع الحديدية الصلبة عليهم ويتعرض الأطفال الذين يعملون بصيد الأسماك لإصابات ومخاطر أكبر فهم يتعرضون لمخاطر السقوط في البحر والموت غرقاً كما يواجهون مخاطر وإصابات عدة أهمها: تعطل القوارب في البحر والإصابة بتسلخات في الجلد والدوار والقيء.

- **في جانب الوضع التعليمي:**

تم التركيز على ثلاثة جوانب وهذه الجوانب ونتائجها نعرضها على النحو التالي:

الجانب الأول: الالتحاق بالمدارس:

أوضحت حصيلة المقابلات والمناقشات مع مجموعات الأطفال ان متوسط معدل الالتحاق بالمدارس بين مختلف مجموعات الأطفال ذكوراً وإناثاً في مختلف مجالات العمل تبلغ ٥١,٢ %.

ويمكن إيجاز نسب الالتحاق بحسب مجالات العمل على النحو التالي:

- الباعة المتجولون ٩٠,٠ % من إجمالي الأطفال المشمولين بالدراسة
- البائعات بالشوارع ٨٠,٠ % من الإجمالي.
- العاملون بسوق الأسماك والخضروات ٧٠,٠ % من الإجمالي.
- العاملون بالمطاعم ٦٠,٠ % من الإجمالي.
- العاملون بصيد الأسماك ٤١,٩ % من الإجمالي.
- العاملون بالورش ٣٨,٥ % من الإجمالي.
- البنات العاملات في الخدمة بالمنازل ١٤,٣ % من الإجمالي.

وهذا يعني ان أعلى نسبة التحاق بالمدارس تأتي بين الأطفال الذين يعملون كباعة متجولين، وكذلك بين البنات العاملات بالبيع بالشوارع بينما تقل هذه النسبة كثيراً بين الأطفال العاملين بالورش والبنات العاملات بالخدمة بالمنازل.

والسبب في ذلك يعود إلى ان البائعين المتجولين والبائعات بالشوارع جميعهم يعملون لحسابهم أما العاملين بالورش والعاملات بالخدمة بالمنازل فيعملون لحساب رب العمل وطبيعة عملهم تتطلب بقائهم في العمل طوال اليوم ولا يستطيع الجمع بين العمل

والدراسة إلا الذين يعملون لدى أقاربهم أو من يصادف رب عمل يقبل بالعمل نصف نهار أيام الدراسة، ويوم عمل كامل أيام الإجازات أما العاملين بصيد السمك فحرمان النسبة المشار إليها من الالتحاق بالمدارس تأتي بسبب ان العمل بالبحر يتطلب ان يقضي الطفل أسابيع وأحياناً أشهر في البحر وبالتالي فلم يتمكن من الالتحاق بالمدارس إلا من لديه الرغبة القوية بمواصلة الدراسة ويبذل جهوداً مضنية للتوفيق بين العمل والدراسة.

الجانب الثاني: التسرب من التعليم:

بلغ معدل التسرب من الدراسة في كافة مجالات العمل حوالي ٢٩,٢ % من مجموع الأطفال المشمولين بالدراسة. وهذا المعدل يختلف من مجال عمل إلى مجال عمل آخر، وذلك على النحو التالي:

- معدل التسرب بين الأطفال العاملين بالورش ٤٨,٠ %
- معدل التسرب بين العاملات في مجال الخدمة بالمنازل ٣٥,٧ %
- معدل التسرب بين العاملين بصيد الأسماك ٣٣,٣ %
- معدل التسرب بين العاملين بسوق الأسماك والخضروات ٢٣,٠ %
- معدل التسرب بين العاملين بالمطاعم ١٧,٧ %
- معدل التسرب بين الباعة المتجولين ٠,٠ %
- ولا يوجد تسرب بين العاملات بالبيع بالشوارع .

وتفاوت هذه النسبة يأتي لنفس الأسباب المشار إليها في الفقرة السابقة (معدلات الالتحاق).

الجانب الثالث: معدل الأمية:

- أعلى معدل أمية يوجد بين العاملات بالخدمة بالمنازل. حيث بلغ ٥٠% من إجمالي العاملات بهذا المجال.
- لا توجد أمية بين الباعة المتجولين.
- وفيما يتعلق بالمجالات الأخرى فإن نسبة الأمية بلغت على النحو التالي:
  - ٢٣,٨ % من إجمالي الأطفال العاملين بالصيد.
  - ٢١,٧ % من إجمالي الأطفال العاملين بالمطاعم.

- ٢٠,٠ % من إجمالي الأطفال العاملات بالشوارع.
- ١٣,٥ % من إجمالي الأطفال العاملين بالورش.
- ٤,٢ % من إجمالي الأطفال العاملين بسوق الأسماك والخضروات.

ومن البيانات السابقة يتبين ان متوسط نسبة الأمية بين الأطفال العاملين في مختلف المجالات تبلغ ٢٢,٢ % من إجمالي الأطفال العاملين في مختلف المجالات المشمولة بالدراسة.

وهذا يعني ان الأطفال الذين لا يعرفون القراءة والكتابة من بين الأطفال العاملين تقدر بحوالي ٢٢,٢ %.

- ساعات العمل والأجور اليومية للأطفال العاملين:

ثبت أن أكثر من ٤٣ % من الأطفال يعملون أوقات طويلة يومياً دون أن يأخذوا راحة كما ان أكثر من ٥٠ % من الأطفال الذين شملتهم الدراسة يعملون لمدة تتراوح بين ١٠ – ١٥ ساعة يومياً.

وهنا نلفت الانتباه إلى ان هذه النتيجة تختلف كثيراً عما أظهرته نتائج مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩م. ونعتقد ان السبب في هذا الاختلاف الكبير يعود إلى ان مسح القوى العاملة المذكور شمل الأطفال العاملين في الريف وهم يشكلون الغالبية العظمى للأطفال العاملين ويشتغلون بالزراعة، حيث ان العمل في هذا القطاع عمل موسمي لاعتماده على مياه الأمطار بدرجة رئيسية.

كما ان متوسط الأجر اليومي والدخل اليومي للطفل العامل تبلغ على النحو التالي:

- متوسط أجر الطفل اليومي أو دخله اليومي يتراوح بالمتوسط في مختلف المهن بين (١٦٠ – ٢٠٠ ريال).
- متوسط أجر الطفلة اليومي أو دخلها اليومي تتراوح بالمتوسط ما بين (١٠٠ – ١٥٠ ريال)

مع العلم ان هؤلاء الأطفال لا يعيلون أنفسهم فقط بل في الغالب يساعدون في إعالة أسرهم.

- المساعدات التي تقدم لأسر الأطفال العاملين:

لقد بينت نتائج الدراسة ان البرامج الموجهة لمساعدة الفقراء لم تشمل أسر الأطفال العاملين وإنما هناك مساعدات خيرية يقدمها بعض رجال المؤسسات الخيرية وقد بلغت الأسر المستفيدة على النحو التالي:

- مساعدات سنوية خيرية شملت ٣٢ % من أسر الأطفال موضع الدراسة .

وتتراوح هذه المساعدات بين ٦٥٠٠ – ٨٠٠٠ ريال سنوياً.

- **معرفة الأطفال العاملين بحقوقهم:**

أوضحت معطيات الدراسة ان الأطفال العاملين لا توجد لديهم معرفة بالجهات التي تعمل من أجل تحسين أوضاع الأطفال وحماية حقوقهم، ولم يسمعوا عن وزارة الشئون الاجتماعية أو اليونسيف، كما أنهم لا يعلمون شيئاً عن القوانين اليمنية الخاصة بالطفل، وهناك عدد محدود جداً من الأطفال ذكوراً وإناثاً يعرفون ان للطفل حقوقاً، وتتمثل تلك الحقوق من وجهة نظرهم في حق الطفل في ان يدرس وان يلعب وحقه في ان يعيش مرتاحاً وحقه في التطعيم ضد الأمراض المعدية علاوة على حقه في الحصول على العلاج عندما يمرض.

٥) **الخلاصة والتوصيات:**

هناك شواهد عديدة على ان السنوات الأخيرة قد شهدت اتساع نطاق ظاهرة عمالة الأطفال وقد تواكب ذلك مع تزايد عدد السكان وتصاعد ظاهرة الإفقار والبطالة. فبحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء بلغ إجمالي سكان البلاد في عام ٢٠٠١م حوالي ١٨,٩ مليون نسمة. منهم عدد الأطفال الذين تقع أعمارهم بين (٠ – ١٤) سنة حوالي ٨,٧ مليون طفل وطفله. أي ما يُمثل ٤٦,٣% من العدد الإجمالي للسكان. كما ان عدد الذين تقع أعمارهم بين (٦ – ١٤) سنة يبلغ حوالي ٤,٦ مليون نسمه ويمثل هذا الرقم ٢٤,٢ % من مجموع السكان. ولا جدال في ان برامج الرعاية الاجتماعية وبرامج الخدمات التعليمية والصحية قاصرة عن تلبية احتياجات السكان بما فيهم الأطفال.

وفي ظل تلك الأوضاع حدث تزايد الأعداد المتدفقة من الأطفال إلى سوق العمل حيث ان نتائج الدراسة تؤكد على ذلك.

ويمكن عرض أهم المؤشرات المستخلصة على النحو التالي:

- ان حجم عمالة الأطفال في الفئة العمرية من (٦ – ١٤) سنة في اليمن يبلغ ٣٢٦٦٠٨ أطفال. وتشكل هذه الفئة حوالي نسبة ٨ % من إجمالي قوة العمل اليمنية، المقدرة بحوالي ٤٠٩٠٦٨٠ فرداً. تتوزع بين الحضر بنسبة ٢٣,١% والريف بنسبة ٧٤,٩% ويشكل الذكور نسبة ٧٦,٣ % والإناث نسبة ٢٣,٧%.
- أظهرت دراسة حالة مدينة الحديدة، تردي الأوضاع الاجتماعية والصحية والتعليمية والسكن للسكان وبصورة خاصة الأطفال في سن مبكر، الأمر الذي يدفع بالكثير منهم للتشرد وعدم الالتحاق بالمدارس والتسرب من الدراسة في المراحل والمستويات التعليمية المختلفة وبصورة محددة يمكن عرض المؤشرات التالية:
  - اتضح ان الاطفال يعملون في عمر مبكر وفي مهن تؤثر على نموهم البدني والصحي والذهني
  - أوضحت المعطيات المستمدة من المقابلات مع الأطفال ان مصدر عمالة الأطفال الذين يعملون في مدينة الحديدة يتشكل من نسبة تقدر بحوالي ٤٣,١% من إجمالي الأطفال العاملين في المدينة من المدينة، والنسبة الباقية تأتي من عدد من محافظات الجمهورية ومن مناطق أخرى من محافظة الحديدة ومن أولاد المغتربين العائدين من السعودية.
- من ناحية السكن أوضحت الدراسة ان جميع الأطفال العاملين يعيشون في أمكان غير مناسبة للسكن وغير مريحة.

- من الناحية الصحية تبين ان الأطفال العاملين في جميع المهن يتعرضون لأمراض شتى منها: السعال، الزكام، الإصابات بالملاريا، وضيق التنفس. كما يتعرض هؤلاء الأطفال لإصابات أثناء العمل وبالذات العاملين في الورش وصيد الأسماك.
- في الجانب التعليمي تبين ما يلي:
  - متوسط معدل الالتحاق بالمدارس للأطفال العاملين يقدر بحوالي ٥١,٢%. أي ان أكثر من نصف الأطفال العاملين يجمعون بين العمل والدراسة، الأمر الذي يشكل عبئ كبير على هؤلاء الأطفال.

- يتسرب من التعليم نسبة تقدر بحوالي ٢٩,٢ % من إجمالي الأطفال العاملين.
- متوسط نسبة الأمية بين الأطفال العاملين في مختلف مجالات العمل تقدر بحوالي ٢٢,٢% من الإجمالي.

- في جانب ساعات العمل والأجور: اتضح ان حوالي أكثر من نسبة ٤٣% من الأطفال العاملين يعملون أوقات طويلة يومياً ولا يأخذون راحة من العمل. كما ان ٥٠% منهم يعملون مدد تتراوح بين (١٠ – ١٥) ساعة يومياً. ويبلغ متوسط الأجر اليومي مبلغ يتراوح بين (١٦٠ – ٢٠٠) ريال للذكر، وحوالي مبلغ يتراوح (١٠٠ – ١٥٠) ريال للأنثى.
- ليس هناك رعاية خاصة بالأطفال العاملين.
- ليس للأطفال العاملين معرفة بالجهات التي ترعى شئون الأطفال وليس لديهم معرفة أيضاً بحقوقهم القانونية المكتوبة بالقوانين النافذة مما يؤكد عدم فاعلية الجهات التي تعمل لرعاية الأطفال مثل الشئون الاجتماعية ومنظمة اليونسيف.

ولمواجهة هذه المشكلة يوصي الباحث بما يلي:

أولاً: في الجانب القانوني:

- تفعيل العمل بالاتفاقيات الدولية الخاصة برعاية الأطفال والمذكورة في الجزء الأول من هذه الدراسة.
- تفعيل العمل بالقوانين الصادرة من الدولة والمتعلقة بسن العمل ورعاية الأطفال.
- إيجاد آليات محددة لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات والقوانين.
- إحياء نشاطات تعبوية تعنى بتعريف السكان وبصورة خاصة الأطفال بالحقوق القانونية والجهات ذات العلاقة برعاية هذه الحقوق.

ثانياً: في الجانب التعليمي:

- إيلاء العناية الكافية بالمباني المدرسية وتأمين المتطلبات اللازمة لها.
- العمل على إعادة من تسربوا من المدارس لمدارسهم لمواصلة التعليم.

- دمج الأطفال الذين لا يعرفون القراءة والكتابة في فصول محو الأمية.
- تعليم الأطفال بعض الحرف التي تتوافق وقدراتهم البدنية ولا تشكل ممارستها خطراً على سلامتهم. كما يجب ان تكون هناك برامج تدريبية تراعي تطوير القدرات الذهنية وتنمية الخيال وروح الإبداع لهؤلاء الأطفال.
- تنفيذ برامج تعليمية وتدريبية خاصة لإعداد أولياء أمور الأطفال العاملين على إدارة المشروعات الصغيرة لمساعدتهم على العناية بأطفالهم وتمكينهم من مواصلة الدراسة.
- تدريب اخصائيين اجتماعيين لتأهيل الأطفال نفسياً وتسهيل إعادة دمجهم بالتعليم.

ثالثاً: في جانب الرعاية الاجتماعية:

- توجيه جانب من أموال برامج مكافحة الفقر وأموال برامج الرعاية الاجتماعية للعناية بالأطفال العاملين وأسرهم وبما يكفل تحسين ظروفهم المعيشية.
- العناية التامة بدور الرعاية الاجتماعية وتمكينها من معالجة أوضاعها المتردية، وأيضاً تقوية قدرتها على استيعاب الأطفال اليتامى الذين لا عائل لهم والمتشردين والجانحين وتأمين سبل التربية الصحيحة والإعداد السليم من الناحية التربوية والتعليمية والتدريب المهني الجيد.
- ضرورة ان تولي وزارة التربية والتعليم ومكاتبها في المحافظات تأمين أخصائيين اجتماعيين ونشرهم في دور الرعاية الاجتماعية ومدارس التعليم الأساسي والثانوي.

رابعاً: في جانب دور المجتمع المدني:

- توجيه الجمعيات الخيرية القائمة بتقديم عناية خاصة لظاهرة عمالة الأطفال والمساهمة في معالجة هذه المشكلة.
- العمل على ان يكون للمراكز والجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان دور فعال في التوعية بحقوق الطفل واتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة مشكلة عمالة الأطفال وبما يؤمن اسهام نشط وفاعل في هذا المجال.
- تشجيع خلق جمعيات غير حكومية تعنى بمواجهة عمالة الأطفال.

خامساً: في الجانب الإعلامي:

- توجـيه وسائل الإعلام المختلفة في إعطاء مساحة من الاهتمام الإعلامي بظاهرة عمالة الأطفال والسبل الكفيلة بالمعالجة.
- إقامة ندوات في مختلف محافظات الجمهورية تعنى بظاهرة عمالة الأطفال.
- حـث خطباء الجوامع ورجال الدين على أن يولوا هذه القضية بعض من الاهتمام في نشاطهم الخطابي والإرشادي.

قائمة الحواشي:

١) سنجر سندرا، نشرة حقوقنا، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، تعز، العدد (٢١)، ٢٠٠٢ م، صـ١٥.

٢) محمد عبدالعظيم، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، العدد (٦)، صيف ٢٠٠٢، صـ ٦١.

٣) نفس المصدر، صـ٦١.

٤) نفس المصدر، صـ ٦١.

٥) المهندس محمد محمد الطيب، مشروع استراتيجية وخطة عمل وطنية للحد من ظاهرة عمل الأطفال (٢٠٠١-٢٠٠٣) ، وزارة العمل والتدريب المهني، ٢٠٠١ م، صـ ٢.

٦) وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر، صنعاء، مايو ٢٠٠٢ م، صـ ٤٢ .

٧) الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الوطني لظاهرة الفقر،١٩٩٩م، صـ٢٦.

٨) الجهـاز المركزي للإحصاء، التقرير النهائي لنتائج مسح القوى العاملة، ٢٠٠٢م، صـ٣٥.

قائمـة المراجـع:

- الجهـاز المركزي للإحصاء، التقرير النهائي لنتائج مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩ م، وزارة العمل والتدريب المهني،الجمهورية اليمنية،نوفمبر ٢٠٠٠ م.

- وزارة التخطـيط والتنمـية، تحلـيل حالة الأطفال والنساء في الجمهورية اليمنية، صنعاء، ١٩٩٨م
- منظمة اليونسيف، حالة الأطفال والنساء في جمهورية اليمن، منشورات اليونيسيف، مكتب منظمة اليونسيف، صنعاء، ١٩٩٢ م.
- وزارة العمـل والتدريـب المهني، مشروع استراتيجية وخطة عمل وطنية للحد من ظاهرة عمالة الأطفال (٢٠٠١ – ٢٠٠٣)، صنعاء، ٢٠٠١ م.
- جامعـة الـدول العربـية، مشروع خطة العمل العربية للطفولة للأعوام (٢٠٠٣ – ٢٠١٣) ،
قسم الطفولة، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٢ م.
- مـنظمة العمل الدولية، البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، جنيف، نوفمبر ١٩٩٧ م.
- منظمة العمل الدولية، اتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، الاتفاقية (١٣٨)، جنيف، يونيو ١٩٧٦م.
- مـنظمة العمـل الدولـية، الـنص الكامل: اتفاقية وتوصية حول أسوأ أشكال عمل الأطفال، جنيف، ١٩٩٩م
- مـنظمة العمـل الدولية، اتفاقية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفوريـة للقضـاء علـيها، (الاتفاقية ١٨٢)، مؤتمر العمل الدولي، جنيف، يونيو ٢٠٠٠ م.
- عبدالكريم سلام، عمالة الأطفال في اليمن، مجلة مال وأعمال، العدد (٣٧)، صنعاء، مارس ٢٠٠٣ م.
- د. حاتم قطران، تحليل لأوضاع الطفل في ضوء الأولويات الدولية المطروحة، نشرة حقوقنا، العدد (١٢)، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، تعز، يناير ٢٠٠٢.